جزء من تتمة الفاعل وما عداها من تتمة المادة فان قلت اذا جعل ارتفاع الموانع جزء للفاعل والقابل بل اذا جعل مما يحتاج اليه الشيء في وجوده فعدم المانع جزء من علة الوجود واشتهاره الضرورة الشاهدة بان العدم لا يكون كذلك
قلنا عدم المانع لا تحقق له في نفس الامر ولا تميز له ولا ثبوت فكيف يكون مبدأ لوجود الغير نعم انه اي عدم المانع قد يكون
كاشفا عن شرط وجودي كعدم الباب المانع للدخول فانه اي عدم الباب كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ
فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها فيه له من الحد الذي هو
المسافة للسقوط الا انه ربما لا يعلم الشرط الوجودي المعتبر في علة الوجود الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك اللازم العدمي
كما في المثالين المذكورين فيسبق الى الاوهام انه اي ذلك العدمي من تتمة الوجود ومعتبر في علته وليس كذلك فظهر
ان كل امور الداخلة في العلة التامة كلها وجودية فيكون هي ايضا موجودة لوجود اجزائها باسرها ثم المحققون
بديهة العقل لا يجوز كون العدم مؤثرا في الوجود مقتضيا له ولكن يجوز ان يتوقف التأثير في الوجود على امر عدمي كي يجوز
توقفه على امر وجودي فعلى هذا جاز ان يكون متعلقه الشيء في وجوده من حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة
والصورة واما يكون من حيث عدمه فقط كالمانع وان يكون من حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدم الطارئ
على وجوده فاعلم ان العلة التامة للموجود لا بد ان يكون موجودة ربما ان ماله مدخل بوجوده لا بد ان يكون موجودا
وماله مدخل بعدمه لا بد ان يكون معدوما وماله مدخل بوجوده وعدمه لا بد ان يوجد ثم يعدم هذا معنى وجود العلة التامة
وحصولها المقتضي لوجود المعلول واما انه يجب ان يكون كل واحد من اجزائها موجودا فذلك مما يحكم به ضرورة العقل ولا
قام عليه برهان ايضا فان قلت لم جعل ارتفاعها اي المانع جزء للفاعل كما ان المؤثر في الوجود معدوما وقد اعترف بانه
ثم بذلك قلت ليس معنى كونه جزء الا انه جزء له حقيقة بل معناه انه من تتمته وداخل في عداده وهذا المقدار كاف في عدّه
عن تركه افراده بالذكر يعلم من هذا ان قوله فيسبق الى الوهم انه مؤثر ان اراد به سبق التأثير الحقيقي فباطل وان
اراد به سبق التأثير بمعنى المدخلية في الوجود فهو حق ولا محذور فيه لا يقال الجنس والفصل من العلل الداخلة وليس شيء
منهما مادة ولا صورة وايضا الموضوع علة لعرض من العلل الخارجية ولم يذكر فيها لانا نقول الجنس اذا اخذ من حيث انه
جزء اعني بشرط لا شيء سمي مادة والفصل اذا اخذ كذلك سمي صورة او نقول الكلام فيما يتوقف عليه الوجود الخارجي فلا
تقدح الاجزاء العقلية واما الموضوع فهو مع كونه خارجا يشبه المادة مشابهة تامة في كونها محلا قابلا للفعل من عداها
ولم يعد قسما برأسه ولك ان تقول في تفصيل اقسام العلة التامة ما يتوقف عليه الشيء في وجوده اما جزء له او خارج عنه
والثاني اما محل للمعلول فهو الموضوع بالقياس الى العرض والمحل القابل بالقياس الى الصورة الجوهرية وحدها واما
غير محل له فاما منه الوجود او ما لاجله الوجود او لا هذا ولا ذاك وهو اما ان يكون وجوديا وهو الشرط او عدميا وهو
عدم المانع والاول اعني ما يكون جزءا اما جزء عقلي وهو الجنس والفصل او جزء خارجي وهو المادة والصورة

الفصل الثاني الواحد بالشخص لا تعلل بعلتين مستقلتين لوجهين الاول ان المعلول الواحد بالشخص تستقلين اي
لو اجتمع عليه علتان مستقلتان لكان محتاجا اليهما اي الى كل واحد منهما للعلية اي لكون كل واحد علة له فان المعلول
محتاج الى علته التامة مستغنيا عنهما اي عن كل واحد منهما اذ بالنظر الى كل واحد منهما اي الى كل واحد من كونه من المستقلين
بالعلية يوجد ذلك المعلول الشخصي ولو لم يوجد له من جهة اذ الغرض ان كل واحد مستقل وهو اي جواز وجوده بكل منهما
وان لم يوجد الاخر معنى كونه مستغنيا اي استغناء ذلك المعلول عن الاخر فيلزم ان يكون زيد مثلا ان واحد محتاجا الى كل واحد من
المستقلين وغير محتاج اليهما لا يقال انما ينشأ كونه محتاجا الى كل واحد هو علتيها له وينشأ عدم كونه محتاجا اليهما علية كل اخرى
له فلا استحالة في اجتماعهما الا انا نقول الاحتياج شيء الى اخر في وجوده وعدم احتياجه اليه فيه متنافيان فلا يجتمع سواء كانا
مستندين الى سبب واحد او الى سببين فاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد شخصي يستلزم ما هو فوق المحال فيكون
امكان اجتماعهما مستلزما للامكان وهذا ايضا ثم واما توارد هما على سبيل البدل مع امتناع اجتماعهما اذا لم يمكن تعاقبهما فلا
استحالة فيه بان يكون كل واحد منهما بحيث لو وجدت ابتداء وجد ذلك المعلول الشخصي فاذا وجدت احداهما وجب المعلول فامتنع
ثم وجود الاخرى اذ لو امكن ان تعدم الاولى وتوجد الاخرى فان عدم المعلول بعدم الاولى فوجب بايجاد الثانية لزم اعادة المعدوم
وان لم يعدم وجب ان يكون الثانية مفيدة للمعلول اصل وجوده الحاصل بايجاد الاولى فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن ان تفيد الة
الثانية تقيد بقاء الوجود الحاصل بالاولى اذ يلزم ح ان لا تكون علة مستقلة فالتوارد على سبيل البدل انما يتاتى في العلل تعاقب
اذا وجدت احداهما استحال وجود الاخرى بعدها وان امكن ان يوجد بدلها ولو ابتداء لابطال التوارد على سبيل البدل مطلقا
لانه اذا كانت احداهما موجودة والاخرى معدومة لزم من وجوده الاولى وجود المعلول ومن عدم الثانية عدمه لان عدم العلة
المستقلة يوجب عدم المعلول وما نقل من ان اصل الحابح والمتدوين يجوز توارد هما بدلا على حركة الشمس نحو بيان المعلول
هنا اعني حركة الشمس واحد بالنوع لا بالشخص ضرورة ان الحركة الواقعة باحد هذين كيف مغايرة للواقعة بالاخر
شخصا الا انا نقول استلزام عدم العلة لعدم المعلول الشخصي يتوقف على انه لا يجوز ان يكون لواحد شخصي علتان مستقلتان
على البدل فكان اثباته دورا الوجه الثاني اما ان يكون لكل واحد منهما تأثير او لا فعلى الاول اي كل واحد منهما جزء العلة لان
المستقل بالتأثير هو المجموع فهو العلة التامة وكل واحد منهما جزؤها وهو خلاف المفروض ولا حدهما فقط تأثير
فهي العلة دون الاخرى او لا تأثير لشيء منهما فلا شيء منهما بعلة وكلاهما ايضا خلاف المفروض فاكانت الاقسام كلها باطلة وقد يقال لا حاجة
ان يكون لكل منهما تأثير تام كما هو المتنازع فيه وليس يلزم منه كون كل جزء العلة فان قلت فيستغني بتأثير كل واحد
عن الاخرى قلت هذا رجوع الى الوجه الاول فتامل وجوّزه اي تعليل الواحد الشخصي بعلتين مستقلتين بعض المعتزلة
كجوهر فرد ملتصق بيد اثنين يدفعه احدهما حال ما يجذبه الاخر على سمت القوة والسرعة وح لا يجوز ان يقوم بذلك
الجوهر الذي لا جزء له حركتان لامتناع اجتماع المثلين بل حركة واحدة شخصية ولا يجوز استنادها الى احدهما فقط
لعدم الاولوية بل الى كل منهما ولا شك ان كل واحد منهما مستقل بتحصيل تلك الحركة فقد اجتمع على واحد بالشخص علتان مستقلتان
ورده بانا نمنع ان تلك الحركة ذلك الجوهر مستندة الى الله تعالى ابتداء كسائر الحوادث ولتعليم المجيبوا عنه بان هذه الحركة

الوجه الثالث

تجويز المعتزلة

رد ك

الوجه الاول

Copyright ... University